



المجلس الوطني

تشريع

(مكتب التسيير)

تصفي التسيير

١٦/١٢/٢٠١٤

دورة الإنعقاد الثاني

قانون الضريبة على القيمة المضافة (تعديل) لسنة ٢٠١٥

عملاً بأحكام دستور جمهورية السودان الإنتقالى لسنة ٢٠٠٥، أجاز المجلس الوطني ووقع عليه
رئيس الجمهورية القانون الآتى نصه :-

إسم القانون وبدء العمل به

- ١ - يسمى هذا القانون " قانون الضريبة على القيمة المضافة (تعديل) لسنة ٢٠١٥ " ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه .

تعديل

- ٢ - يعدل قانون الضريبة على القيمة المضافة لسنة ٢٠٠١، على الوجه الآتى:-
(أ) في المادة ١٤ :-

بعد البند (٢) يضاف البنود الجديدة الآتيان :-

- " (٣) على الرغم من أحكام البند (١) يجوز للأمين العام بموجب قرار يصدره وضع بعض الضوابط الإجرائية الخاصة بتحديد وعاء الضريبة على القيمة المضافة على السلع والخدمات والأعمال الخاضعة للضريبة وفقاً لما تحدده اللوائح .
(٤) بإستثناء السلع والخدمات المعفاة، لا يجوز تضمين الضريبة في تكلفة بيع السلع أو الخدمة .

(ب) في المادة ٢٨ بعد البند (٥) يضاف البنود الجديدة الآتيان :-

" (٦) يقوم الأمين العام بالآتى -

(أ) تشكيل لجنة من الجهات المعنية والبحثية والأكاديمية

بغرض إصدار الدليل الفني السنوي للماكينات وفقاً لمتطلبات

العمل الضريبي.

(ب) إصدار الشروط والضوابط الخاصة بواجبات ومسئوليات

موردي الماكينات والمكلفين بمسكها.



تشریع

المجلس الوطني

(ج) إجازة الماكينات وإعتماد الدليل الفني السنوي وإصداره .
(٧) يجب على كل شخص مقيم في السودان يتعاقد مع شخص غير مقيم وليس له كيان قانوني مسجل في السودان مقابل أداء خدمات أو أعمال خاضعة للضريبة إضافة مبلغ الضريبة إلى قيمة الخدمة أو العمل وتوريدها للديوان .

(ج) في المادة ٤٤ بعد البند (ك) يضاف البند الجديد الآتي : -
" (ل) مخالفة الضوابط والشروط الخاصة بموردي الماكينات والمكلفين باستخدامها ."

شهادة

بهذا أشهد بأن المجلس الوطني قد أجاز " قانون على القيمة المضافة (تعديل)"
لسنة ٢٠١٥ في جلسته رقم (٢٥) من دورة الإنعقاد الثاني بتاريخ ١٧ ربيع الأول ١٤٣٧ هـ
الموافق ٢٨ ديسمبر ٢٠١٥ م

الحبر

إبراهيم أحمد عمر
رئيس المجلس الوطني

الحبر

أوافق :
الحشير | عمر حسن أحمد البشير
رئيس الجمهورية
التاريخ ٣٠ / ٣ / ١٤٣٧ هـ
الموافق ١ / ٢ / ٢٠١٥ م